



إيناس طارق وائل نعمة

كشفت وثيقة رسمية تحتفظ (المدى) بنسخة منها عن صفقة مشبوهة واهدار لمال العام تدور أحداثها في وزارة الدفاع. تتعلق بصفقات التسليح للجيش العراقي، التي قيل الكثير عنها.

الوثيقة عبارة عن كتاب رسمي من قبل المفتش العام في وزارة الدفاع في مديرية (التدقيق والرقابة) يتحدث عن تفاصيل صفقة الدبابات (M1A1)، التي استوردها العراق من امريكا والتي تعرف باسم "الابرامز". هذه الوثيقة تشكك في مدى مطابقتها هذه الدبابات للمواصفات العراقية وعن سلبيات كثيرة تحتويها. حيث تؤكد ان الدبابات تم تأهيلها في معامل الجيش الامريكي وانها ليست جديدة، كما نصت عليه بنود الصفقة وان املاء المدفع الخاص بها يدوي وليس طوعيا، وهذا يعني عدم تحقيق السرعة المطلوبة بالرمي، بالإضافة الى صعوبة الحصول على عتاد الدبابات، لانه لم يتم اعطاء اي موافقة لتصنيع هذا النوع من العتاد الى اي دولة وهذا يعني بالتالي حصر تزويد الدبابات بالاعتد بالجانب الامريكي فقط، الذي لا نلظن انه يتورع عن الامتناع من تزويد العراق به لاي سبب في حالة حدوث اي خلل لتصبح الدبابات عبارة عن هيكل حديد، مع العلم ان تاريخ صنع العتاد يتراوح بين الاعوام (1980-1996-2002) اي ان العتاد قديم وغير صالح للاستعمال بالإضافة الى قيام الجانب الامريكي بتقليص كميات الاعتد بدرجة كبيرة قياسا الى الكميات التي قدمها الجانب العراقي كاحتياج لخطوط العتاد.

بين الروسي والأمريكي.. وثيقة رسمية تؤكد "إهدار ٥٦٠ مليون دولار في وزارة الدفاع"

مصادر من الوزارة "صفقة دبابات" الابرامز "مشبوهة وأسعارها خيالية... والدفاع أصرت على إبرامها"

وحرارية فضلاً، عن جهاز حاسوب لتخزين وتحليل الطغونات، لافتاً إلى أن وصول هذه المعدات وضمتها ابرامز M1A1 خطوة متقدمة نحو بناء دفاعات حديثة للجيش العراقي.

وماذا حدث في لجنة الأمن والدفاع؟ وعلى صعيد متصل أكد وليد شركة من لجنة الأمن والدفاع في الدورة البرلمانية السابقة ان هناك صفقات تجارية عسكرية كانت تتم بين وزارة الدفاع وعدد من الدول لم تكن اللجنة تعلم بها.

ولفت شركة الى ان من وجبات لجنة الأمن والدفاع هو ان تراقب وزارة الدفاع بكل الصفقات والعقود وان تأخذ الاخيرة برأيها وتوصياتها. وأشار الى ان الكثير من الصفقات لم يكن للجنة علم بها، وهو ما حذرت ايضا في صفقة استيراد اجهزة السونار وسبق ان طلبت اللجنة من وزارة الدفاع توضيح الامر لكنها لم تحصل على اي تعليق منهم.

فيما أكد عضو لجنة الأمن والدفاع في الدورة البرلمانية السابقة عادل برواري ان اللجنة لا تملك معلومات عن تفاصيل صفقة الدبابات الامريكية (ابرامز) وانما تعرف الخطوط العريضة فقط، والصفقة أبرمت بين وزارة الدفاع والحكومة الامريكية دون ان تمر على البرلمان.

ويشير برواري وهو النائب عن التحالف الكردستاني بان التحالف كان لديه رغبة في ان يعتمد العراق في تسليحه على المنشآت الامريكية والغربية، بعد ان انقسمت وزارة الدفاع الى مؤيد لتسليح الجيش من منشآت اوروبا الشرقية لرخصها وشيوعها وان الكثير من افراد الجيش كانوا قد تدربوا عليها في السنوات السابقة، وفريق آخر يطالب بالتعاقد مع الغرب والحكومة الامريكية في هذا الجانب. وبلغت الى ان الاكثرية قد قررت الاعتماد على الاسلحة الامريكية بتم التعاقد على شراء عدد من الدبابات الامريكية لكن اللجنة قد زارت وزارة الدفاع اكثر من 3 مرات وحاولت الحصول على تفاصيل العقود الخاصة بالصفقة لكن الوزارة رفضت تزويدهم بالتفاصيل واكتفت بعرض أوراق غير مفهومة تحتوي على الاسعار والاعداد دون الخوض في تفاصيل أخرى.

ثالثاً الميزانية العامة للدفاع
فيما أشارت النائبة عالية نصيف وهي احدى اعضاء لجنة الزاهاة السابقة في مجلس النواب الى ان هناك عدداً من العقود التي أبرمت بين وزارة الدفاع وجهات اخرى لم تنسم بالزاهة والشافية وقد طلبنا اكثر من مرة من المفتش العام في وزارة الدفاع عرض العقود التي أبرمت على اللجنة لكن لم نحصل عليها ولتعلم لماذا ولم نلصق اي تعاون من قبلهم.

وأكدت نصيف ان ما تم صرفه من ميزانية الدولة المالية لوزارة الدفاع يقدر بتلتي الميزانية تحت ذريعة ان البلد في حالة طوارئ ويصر بظروف استثنائية ويتطلب التسليح. فيما رفض عدد كبير من "نواب الشعب" الحديث عن تفصيل الموضوع رغم علمهم بالصفقة بحجة انهم يريدون نسخة من الوثائق قبل التعليق على الموضوع وفريق اخر لم يكن يملك اي معلومات عن الصفقة.

الجدير بالذكر ان الجيش العراقي الحالي يتألف من 14 فرقة عسكرية موزعة على ثلاث قيادات (برية وجوية وبحرية)، لكن أغلبها فرق مشاة يقدر عددها بأفرادها بأكثر من 300 ألف، ويمتلك نحو 170 دبابة روسية ومجرية الصنع، أغلبها قدم كمساعدات من حلف الناتو للحكومة العراقية، كما يملك الجيش العراقي ما يقارب الستة آلاف عربة عسكرية أمريكية من نوع همر، فضلاً عن مدرعات بولندية الصنع وعجلات قيادة من نوع باجر الأمريكية ويمتلك الجيش العراقي أيضاً عدداً من الطائرات المروحية الروسية والأمريكية الصنع، وعدداً من الزوارق البحرية في ميناء أم قصر، لحماية عمليات متطورة كالمنظار الذي يؤمن لها رؤية ليلية ونهارية

لجنة وزارة الدفاع "الدبابات لا تناسب العراق، وزنها ثقيل، وقودها وعتادها غير متوفر"

برلمانيون: "وزارة الدفاع رفضت اعطاءنا تفاصيل الصفقة... وآخرون يرفضون التعليق"

في وزارة الدفاع صنفتها على انها الأفضل من بين خمس دبابات من الجيل الثالث، مبيناً أن ابرامز M1A1 ستكون العمود الفقري والقوة الضاربة الرئيسة للقوات البرية.

وأوضح وزير الدفاع أن هذه الدبابات تشتمك على الجيل الثالث بمددات أعلى من مددات تلك الدبابات بكثير، وتتضمن في هذه الدبابات تم اضافات قنبر ان التعاقد على هذه الدبابات تم بالتزامن مع إنجاز وزارة الدفاع ورئاسة اركان الجيش ومديرية الدروع أعمالها في تدريب القوات في معسكر التدريب الشعبي في منطقة بسماية، مشيراً إلى أن تلك التدريبات أظهرت استحباب الضابط والجندي العراقيين تقنيات التكنولوجيا الحديثة واستخدامها بشكل أمثل.

وأشار قنبر إلى أن ابرامز M1A1 ستدخل المعركة الرئيسية ضد الإرهاب مع باقي أسلحة وتشكيلات القوات البرية العراقية، مبيناً أن العناصر العراقية تلقت تدريباً من قبل قيادة التدريب والانتقال في الجيش الامريكي ممثلة بالجنرال مايكل باربيرو وكان لهم دور كبير في إسناد القوات المدرعة من جهتهم ووصفت القوات الأمريكية عملية تسلّم العراق دبابات ابرامز بأنها خطوة متقدمة في طريق بناء دفاعات حديثة للجيش العراقي.

وقال نائب القائد العام للقوات الأمريكية في العراق الجنرال مايكل باربيرو خلال كلمة له لاقاها خلال الاحتفالية إن دبابات ابرامز M1A1 المتبقية والمنخفض عليها ضمن العقد ستصل في الأشهر القادمة، كما ستحصل دبابات من نوع هاوتسر ونقلات جنود مدرعة يصل عددها الى ألف ناقلة، مبيناً أن مئة وأربعين مدفعا بمواصفات و قدرة عاليين ستصل خلال الأشهر القادمة أيضاً.

وأوضح باربيرو أن الدبابات ابرامز M1A1 تزن خمسة وستين طناً من الفولاذ المحصن وتحمل اثنتي وثلاثين قذيفة، كما أنها مجهزة بتقنيات متطورة كالمنظار الذي يؤمن لها رؤية ليلية ونهارية

والكراسات مجاناً. وبالتالي يكون الفرق ٥٦٠ مليون دولار، ولا نتعتقد ان البلاد غير محتاجة الى هذا المبلغ مع وجود ملايين من العاطلين وامثالهم ممن يعيشون تحت خط الفقر وشحة في الخدمات الاساسية وشكوى المواطنين المتزايدة من الاهمال الذي تعانيه قطاعات الصحة والتعليم والقضاء وصعوبة حصوله على مفردات البطاقة التموينية. وكانت الحكومة العراقية تعاقبت في العام 2009 مع الحكومة الأمريكية على تزويد الجيش العراقي بـ 14٠ دبابة من نوع ابرامز M1A1، وقد شهد ميناء أم قصر خلال الأشهر الماضية وصول خمس دفعات من تلك الدبابات التي تنتمي إلى الجيل الثالث، وقامت وزارة الدفاع على إثر استلامها بتشكيل كتيبة خاصة بالدبابات لدرء المخاطر الخارجية والداخلية

وأشار المتحدث باسم وزارة الدفاع محمد العسكري في تصريحات صحفية سابقة الى أن الكثير من صفقات شراء الأسلحة يتم تجهيزها على دفعات وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين العراق والدولة المستفيدة، وأن عملية استيراد الأسلحة يعتمد على ثلاثة مبادئ هي السعر بالنسبة ما هو متوفر في الأسواق العالمية، وجودة الصناعة فضلاً عن وقت التسليم.

وكان المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا أعلن في وقت سابق أن عملية تسليم القوات الأمنية مستمرة وتشهد تصاعداً ملحوظاً، فيما أكد وجود اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى لشراء الأسلحة المتطورة.

احتفالية مقصودة
وتستمر المصادر المسؤولة في داخل وزارة الدفاع ومن داخل اللجنة "المستبعدة" بالحديث عن ان الوزير قام بالاعداد الى احتفالية "مقصودة" حسب قول المصادر- في مقر القوات البرية في مطار بغداد وقد عقد مؤتمر صحفياً ليقول فيه ان اختيار الدبابات كان عن طريق قيادة القوات البرية، وتؤكد المصادر ان هذا غير صحيح إذ كان الاختيار من خلال الوزير حصراً، ولم يقبل اي رأي اخر مخالف لرأيه.

حيث كشف وزير الدفاع في كلمة له في الاحتفالية التي أقيمت بمناسبة تنفيذ عقد الدبابات ابرامز M1A1 ودخولها الخدمة في الجيش العراقي لعدد من وسائل الاعلام، إن اختيار دبابة M1A1 تم من قبل لجنة خاصة مشكلة من خبراء

استبعاد اللجنة وتعيين أخرى
المصادر من داخل اللجنة القديمة تحدثت عن ان الوزير تربطه علاقة قديمة مع اللواء الجديد تعود الى ثمانينيات القرن الماضي حين كانوا يعملون في صنف واحد في الجيش، وان الوزير هو "صاحب فضل" على حد تعبير المصدر- على اللواء (....) المكلف الجديد بقيادة لجنة فحص صفقة الدبابات، وهذه العلاقة سببت في رفع رتبته.

المصادر اوضحت ان اللواء الجديد قام بطرح الموضوع على رئيس اللجنة القديم "المستبعد" الذي بدوره اخبره بكل صراحة عن خطورة هذه الصفقة وبنائها "مشبوهة"، لكن اللواء "المدل" لدى الوزير كان خائفاً من غضب وزيره ومرتداً جداً، وفي النهاية وافق ووقع على الصفقة.

الجدير بالذكر ان المصادر الرسمية من وزارة الدفاع اكدت ان رئيس اللجنة الجديد قام بالتوقيع على الصفقة مع اعضاء اللجنة، واعقبه فتح تحقيق بسيط في المفتشية العامة في الوزارة، ولكن النتيجة ان العقد قد تم تنفيذه فعلاً وقد وصلت الدفعة الاولى من هذه الدبابات.

الناطق باسم الحكومة علي الدباغ نكر في تصريحات صحفية سابقة ان "العراق حريص على استيراد المعدات الحديثة التي تتطابق والمواصفات الدولية من حيث النوعية والتقنية وان وزارة الدفاع هي التي أبرمت هذه الصفقة التي تتضمن دبابات وزوارق حربية فضلاً عن التجهيزات الفنية واللوجستية المكتملة."

الدباغ أكد ان وزارة الدفاع حرصت على الاكثر اخفاقات الماضي فاخترت اجود المنشآت واكثرها رواجاً وان الايام القادمة ستشهد وصول الوجبة الاولى، على ان تصل الوجبات الاخرى تدريجياً حتى كانون الأول 2011.

الذي بدورها اتصلت باللواء الجديد المكلف بلجنة فحص صفقة الدبابات وطرحنا عليه الموضوع وحاولنا معرفة ما اذا كان لديه اجابات على استئلتنا، لكنه رفض الحديث والخوض في اي موضوع متزعم بانها غير مخول بالتصريح!!

بين الروسي والأمريكي
كما زدبتنا المصادر الرسمية في اللجنة السابقة بجندول اسعار ومواصفات الدبابات ومقارنة بين المنشآت الروسية والأمريكية. حيث جاء بالجندول ان عدد الدبابات الامريكية (الابرامز) بالوجبة الاولى يبلغ 14٠، وسعرها هيكل بدون عتاد وبدون ادوات احتياطية 7 ملايين للوحدة، مضروباً بـ 14٠ دبابة تكون المحصلة 98٠ مليون دولار، مضافاً اليها 2٠ مليون دولار لسعر الكراسات، علماً ان الدبابات مستعملة.

بالمقارنة مع سعر الدبابات الروسية "الجديدة" التي لا يتجاوز سعرها 3 ملايين دولار مضروباً بـ 14٠ دبابة تكون المحصلة 42٠ مليون دولار

توصيات لجنة وزارة الدفاع
في ضوء ما ورد اعلاه فقد اقترح المفتش العام وحسب كتابه الرسمي الذي تحتفظ (المدى) برقمه وتاريخه، تشكيل لجنة من ضباط قيادة (صنف درع) - حسب وصف الوثيقة- لغرض دراسة النقاط الواردة في المطالبة، واعطاء دراسة تفصيلية واسعة عن الدبابات اعلاه.

وبالفعل تم تشكيل لجنة لفحص الدبابات برئاسة العميد الركن..... قائد فرقة /.....

وقد اعطت اللجنة رأيها في هذا الموضوع الذي اشارت فيه الى رفض هذه الدبابات رفضاً قاطعاً لاسباب عديدة منها:

أ - الدبابات من النوع القديم واجهزتها قديمة ومنظومتها قديمة

ب- سعر الدبابات الخيالي جداً قياساً بالدبابات الروسية الاضل

ج- وزن الدبابات مع الفاوان يصل الى 8٠ طناً للذبابات الروسية الذي يصل وزنها من 27 - 4٠ طناً - الدبابات ليست جديدة (معاد تأهيلها) كما منكر بتقرير اللجنة.

وكانت تصريحات سابقة صدرت من وزارة الدفاع اكدت ان دبابات "ابرامز" (M1A1) التي تعاقد عليها العراق وقام باستيرادها لصالح قواته البرية (الفرقة الاربعة التاسعة/التابعة للجيش العراقي)، تزن ٦٧ طناً فقط ويوجد فيها (ريل) يمنع الاحتكاك وتشويه الأرض وأنه لا صاحة لبعض التصريحات لبعض الجهات الإعلامية أو العسكرية التي تشير الى ان محاولة هذه الدبابات اكبر من أن تتحملها شوارع وجسور المدن.

هـ- حدد الجانب الامريكي تحديات بعدد العتاد الذي يرسل مع الدبابات وهذه مشكلة بحد ذاتها.. فعند نفاذ العتاد تصبح كتلة حديد ضارة.

و- حدد الجانب الامريكي تصليح الدبابات في المعامل الامريكية

ز- نوع الوقود المستخدم لتشغيلها من نوع الوقود العالي النقاوة وهو غير متوفر لدينا (علماً ان الدبابات ممكن تشغيلها بالوقود المحلي الا انه ستظهر اعطال عديدة في المحرك).

ح- تم تحديد سعر الكراسات التدريبية (بـ 2٠ مليون دولار وهذا امر غريب إذ ان الكراسات تعطي مع السلاح مجاناً.

وقد جاءت توصيات اللجنة متطابقة الى حد كبير مع مطالبة المفتش العام.

بالمقابل اكدت مصادر مسؤولة في داخل وزارة الدفاع ومن داخل اللجنة التي كلفت بمتابعة صفقة الدبابات بان الوزير عبدالقادر العبيدي لم يقتنع بقرار اللجنة (المنطقي والسليم) - حسب وصف اللجنة التي اعدته- فعزل اعضاءها ويبحث عن شخص اخر ليكون رئيساً للجنة التي انيط بها بحث تفاصيل الصفقة، فاخترت الوزير اللواء (....) وهو صاحب مكانة ومسؤولية رفيعة في الوزارة.

اشارت الوثيقة الى ان محرك الدبابات نوع توربيني " وهذا يولد درجة حرارة عالية ويستوجب عدم تواجد الاشخاص خلف الدبابات في حالة الاشتغال ولمسافة (1٧ متراً) لانه سيؤدي الى حررقهم، كما ان المحرك التوربيني يحتاج الى وقود ذات نقاوة عالية جداً اي ان الدبابات قد لا تعمل بالوقود العراقي وقد يلزم العراق شراء الوقود الخاص بالدبابات من الخارج.

من جهة اخرى شددت الوثيقة على ان الكادر الذي سيعمل على هذه الدبابات سيكون بحاجة الى تدريب مكثف جداً تصل تكاليفه الى 6 ملايين دولار في امريكا و 4 ملايين دولار داخل العراق، وقد رفع الجانب الامريكي المبلغ الى ١2 مليون دولار بعد ان طلب الجانب العراقي تدريباً فنياً على الدبابات ويعتبر المبلغ اضافياً على فقرة التدريب.

استيراد وقود الدبابات
اشارت الوثيقة الى ان محرك الدبابات نوع توربيني " وهذا يولد درجة حرارة عالية ويستوجب عدم تواجد الاشخاص خلف الدبابات في حالة الاشتغال ولمسافة (1٧ متراً) لانه سيؤدي الى حررقهم، كما ان المحرك التوربيني يحتاج الى وقود ذات نقاوة عالية جداً اي ان الدبابات قد لا تعمل بالوقود العراقي وقد يلزم العراق شراء الوقود الخاص بالدبابات من الخارج.

من جهة اخرى شددت الوثيقة على ان الكادر الذي سيعمل على هذه الدبابات سيكون بحاجة الى تدريب مكثف جداً تصل تكاليفه الى 6 ملايين دولار في امريكا و 4 ملايين دولار داخل العراق، وقد رفع الجانب الامريكي المبلغ الى ١٢ مليون دولار بعد ان طلب الجانب العراقي تدريباً فنياً على الدبابات ويعتبر المبلغ اضافياً على فقرة التدريب.

"كتلوكات" تعليمية بـ٢٠ مليون دولار
الوثيقة من جانب اخر اوضحت ان الجانب الامريكي طلب مبلغ (2٠) مليون دولار مقابل حصول العراق على الكراسات و"كتلوكات" الخاصة بالدبابات، وهذا غير معقول كون الشركات العالمية او الجهة المتعاقدة يفترض ان تقوم هي بتقديم الكراسات مجاناً!

كما طلب الجانب الامريكي توفير مخازن ابواء للدبابات وذلك لارتفاع درجة حرارة العراق وهذا يؤثر على اجهزة الدبابات ولا توجد امكانية حالياً ومستقبلاً لتوفير ما مطلوب.

هذا بالإضافة الى ان وزن الدبابات يصل الى (٦٧) طناً وهذه مشكلة كبيرة بالنسبة للعراق كون ارضية العراق طينية واقصى حمولة للجسور فيها (٦٠) طناً وقد يصل وزن الدبابات + وزن ناقلة الدبابات ٨٠ طناً وهذا يعني عدم قدرة الجيش على نقل الدبابات في قواطع العمليات نهائياً.

من جانب اخر اكدت الوثيقة انه وبحسب توجيه الجانب الأمريكي تكون في حالة تعرض برج الدبابات الى الاصابة يترك التصليح للجانب العراقي.

ح- تم تحديد سعر الكراسات التدريبية (بـ 2٠ مليون دولار وهذا امر غريب إذ ان الكراسات تعطي مع السلاح مجاناً.

وقد جاءت توصيات اللجنة متطابقة الى حد كبير مع مطالبة المفتش العام.

بالمقابل اكدت مصادر مسؤولة في داخل وزارة الدفاع ومن داخل اللجنة التي كلفت بمتابعة صفقة الدبابات بان الوزير عبدالقادر العبيدي لم يقتنع بقرار اللجنة (المنطقي والسليم) - حسب وصف اللجنة التي اعدته- فعزل اعضاءها ويبحث عن شخص اخر ليكون رئيساً للجنة التي انيط بها بحث تفاصيل الصفقة، فاخترت الوزير اللواء (....) وهو صاحب مكانة ومسؤولية رفيعة في الوزارة.

أعضاء لجنة الأمن والدفاع والنزاهة في البرلمان السابق:

وليد شركة: "عقود كثيرة أبرمت دون أن تمر على اللجنة"

عادل برواري: "الصفقة كانت بين وزارة الدفاع والحكومة الامريكية مباشرة"

عالية نصيف: ثالثاً الميزانية تذهب للدفاع!

